الاتجاه نحو تدويل التعليم العالى
العوامل والملامح والمتطلبات

إعداد د/ سعيد طه محمود
مدرس أصول التربية
كلية التربية - جامعة الزقازيق

مقدمة:

تؤكد الدراسات على وجود العديد من القوى الجديدة والعوامل التى تستلزم تطوير التعليم العالى، نحو ترتيبات أكثر دولية، فقد أشار كويستر Koester إلى التغيرات الحديثة فى الرؤى السياسية والثقافية والتربوية للعالم فى ظل الاتجاه نحو العولمة والتطور التكنولوجى ، وغيرها من القوى التى يجب التعامل معها بشكل مناسب فى التعليم العالى(١) ، كما أشار هيتريك وساندرز Heterick & Sanders إلى خصائص عصر المعلومات ممثلة فى العولمة والشبكية والتعدديه والأتمته Automation (٢).

وقد اهتمت الدراسات على نحو خاص بتأثير العولمة الاقتصادية ممثلة فى حرية حركة رأس المال والبضائع ، والمنافسة فى السوق (٣)، وتحرير التجارة العالمية (٤)، والمؤسسات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والشركات متعددة الجنسيات(٥) ، وغيرها من المظاهر الاقتصادية التى استلزمت تنمية الوعى الدولى وتطوير الاختصاصات ، ودراسة اللغات والثقافات الخاصة بالمشاركين المحتملين (٦)وتنمية الحساسية والمهارات اللازمة للتعامل مع المجتمع الدولى (٧). وظهرت القناعة بضرورة أن تمتد آثار العولمة الاقتصادية الى القطاع الأكاديمى (٨).

كما أشارت الدراسات إلى تأثير العولمة السياسية والتكتلات السياسية، فى ظهور بعض الاتفاقيات فى مجال التعليم العالى ، والتنسيق بين مؤسساته ، وظهور النماذج التى تعبر عن هذا التوجه كما فى نموذج الجامعة الأوربية (٩).

ونتيجة للإشكاليات المرتبطة بالعولمة الثقافية ، ظهرت اتجاهات التأكيد على الدور الثقافى للتعليم العالى، كما ظهر الوعى بمخاطر التبنى الجامد للمفاهيم والقيم الأجنبية ، على التعليم (١٠).

كما أشارت العديد من تقارير اليونسكو على وجه الخصوص إلى أن حركة تدويل التعليم ظاهرة يسرتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال عن بعد ، وبصفة خاصة فى مجال

توسيع مفهوم الحراك الأكاديمى ليتعدى الحراك التقليدى للطلاب والأكاديميين، إلى حراك المؤسسات ومراكز التميز لتصبح فى متناول كل من الطلاب والأكاديميين أينما كانوا (١١).

هكذا وفى ظل القوى والعوامل السابقة يلاحظ وجود اتجاه متنام لتدويل التعليم العالى، يؤثر بقوة ليس فقط على التدريس والتدريب والبحث ولكن كذلك على التخطيط لنظم المؤسسات وإدارتها (١٢)، وأصبح التدويل واحداً من أقوى التطورات فى تاريخ التعليم العالى حيث ظهرت العديد من برامج التعاون الدولى فى مجال هذا التعليم (١٣)، كما ظهر اهتمام واضح وتحليلات لظاهرة الحراك الأكاديمى الدولى خاصة ما يتصل منها بطلاب التعليم العالى ومعلميه وباحثيه (١٤)، كما ظهرت العديد من المشروعات لتطوير برامج التعليم العالى استجابة لاتجاهات التدويل ، وقد أشارت دراسة سومرنس وبيمان Sommerness & Beaman إلى وجود اتجاهات عالمية تعبر عن تدويل متزايد للمناهج الجامعية (١٥) تجلى فى التدويل لمقررات ثقافية عامة (١٦) وكذا التدويل لبعض المقررات التخصصية كما فى العلوم التجارية والإدارية (١٧)، أو فى مجال الأدب الدولى (١٨) أو القانون (١٩) او علم الاجتماع (٢٠) أو العلوم الزراعية (٢١) هذا فضلا عن الاهتمام بالتدويل من خلال برامج اللغات الأجنبية (٢٢)، كما التزمت العديد من مؤسسات التعليم العالى بتلبية متطلبات التدويل ممثلة فى التحسينات المستمرة للجودة ، ،والتميز فى أنشطة التدريس والبحث وخدمة المجتمع ، وتكنولوجيا المعلومات (٢٣).

وهكذا أصبح لتدويل التعليم العالى حركة قوية لها معالمها ومبرراتها القوية التى تستحق الدراسة والبحث لاستجلاء أبعادها وما تثيره من قضايا وتحديات تواجه عمليات التطوير لهذا التعليم . ومن هنا جاءت أهمية البحث الحالى للتعرف على حركة تدويل التعليم العالى وعواملها ومعالمها وما عبرت عنه من برامج ومشروعات، وبالتالى محاولة وضع تصور مقترح للتعامل مع ما تثيره هذه الحركة من القضايا والتحديات التى تواجه الدول النامية ، ومنها مصر على وجه الخصوص .

ومن ثم تتمثل **مشكلة البحث** فى التساؤلات التالية :

١- ما مفهوم تدويل التعليم العالى ؟

٢- ما العوامل والمبررات التى تستدعى التدويل للتعليم العالى ؟

٣- ما أهم ملامح حركة تدويل التعليم العالى ؟

٤- ما أهم المتطلبات للتعامل مع ما تثيره حركة تدويل التعليم العالى ، من قضايا وتحديات ؟

منهج البحث وخطته :

استدعت طبيعة مشكلة البحث الاعتماد على المنهج الوصفى من خلال التحليل للأدبيات والوثائق المرتبطة بموضوع البحث.

وتحددت خطة البحث فى الخطوات التالية :

١- تحليل مفهوم تدويل التعليم العالى .

٢- التعرف على العوامل والمبررات التى استدعت التدويل للتعليم العالى .

٣- تحليل أهم ملامح تدويل التعليم العالى والتى تمثلت فى :

- التعاون الأكاديمى الدولى فى مجال التعليم العالى .
- الحراك الأكاديمى الدولى فى مجال التعليم العالى .
- تطوير برامج وأنشطة للتعليم العالى ذات طابع دولى .

٤- وضع تصور لتطوير التعليم العالى فى ضوء حركة التدويل لهذا التعليم وما أثارته الحركة من قضايا .

أولا : تدويل التعليم العالى :

عندما يتعلق الأمر بالتعليم العالى ، فإنه يقتضى النظر إليه وتحديد مفهومه فى ضوء ثلاثة أبعاد أساسية (٢٤) ، يتعلق الأول منها بجوهر التعليم العالى ، وخاصة بعد أن وسع التعليم العالى من وظائفه مما جعله بعيداً عن مهامه الأكاديمية الأصلية ، وأصبح أكثر ارتباطا بعالم العمل ، وأكثر بحثاً عن منفعة واضحة لممولية ، واهتماما بالنشر وتقديم المشورة والتدريب . إن محور أنشطة التعليم العالى ليس المشورة والنشر والتدريب ، وإنما إبداع المعرفة واستخدام تلك المعرفة التى تم اختبارها والتحقق منها وفقا لقواعد المنطق والوضوح .

ويتعلق البعد الثانى بالمؤسسات التى يوجد بها التعليم العالى . ونعنى بالتعليم العالى هنا أشكال الدراسة التى تلى المراحل المدرسية وتوجد فى مؤسسات يعمل بها أولئك المهتمون أو المطلعون على نواتج المعرفة المشتقة من البحث والثقافة ، وهكذا تشمل المؤسسات التى يكون كل المعلمين فيها أو معظمهم باحثين ، وإن كانوا أكثر اهتماماً بنقل وتطبيق المعرفة .

ويتعلق البعد الثالث بالمستوى ، وتكمن الصعوبة هنا فى ضوء المدى الذى تتراوح فيه مؤسسات التعليم العالى بين كليات المجتمع المحلى (الدراسة لمدة عامين بعد المرحلة الثانوية) والمعاهد والكليات (التى تكون فيها الدراسة لمدة أربع سنوات أو أكثر بعد

المرحلة الثانوية) ، وهناك اتجاه عام لتوسيع حدود التعليم العالى بما يشمل جميع مؤسسات التعليم بعد المرحلة الثانوية .

وفيما يتعلق بمفهوم **التدويل** فإنه يختلف عن مفاهيم أخرى كالعولمة رغم الإقرار بالارتباط بين المفهومين ، فالعولمة كما ترى ساندرا تايلور وآخرون Sandra Taylor . et. al. لا تمس كل الدول القومية بنفس الطريقة، ولاتحدد بشكل كامل كيف ترتبط الدول القومية ، بينما يتضمن التدويل علاقات وتفاعلات بين الأمم أكثر من تلك التى تتعدى الحدود (٢٥).

ويشير مايكل كارتون وصبحى الطويل إلى أن مفهوم "عالمى" Global يقترح فكرة التمام أو الكل ، وقد يكون ذلك اقتصاديا أوبيئيا . أما مصطلح التدويل فيطبق مباشرة على الترابط بين مختلف أقاليم العالم ، مثل تطور التجارة العالمية الذى يرجع إلى القرن السادس عشر (٢٦).

وفى محاولة لتحديد معنى التدويل فى التعليم وضع روبرت فيندلى Robert Findlay أربعة معايير أساسية للحكم على المدارس الدولية . وتتمثل هذه المعايير فيما يلى (٢٧):

- يوجد لديها منهج يختلف عن مناهج الدول المضيفة .
- تخدم احتياجات تعليمية لمجتمع مغترب يعيش فى الدولة المضيفة .
- يوجد بها عدد من الطلاب الدوليين .
- تكيُف المنهج مع معظم المواقع الدولية .

وهكذا انطلق روبرت فيندلى إلى تعريف المدرسة الدولية بأنها التى تخدم مجتمعا مغتربا بمنهج يختلف عن ذلك الذى لدى الدولة المضيفة ، وبها طلاب دوليون (٢٨).

واذا كان هذا التعريف يصلح عندما كانت المدارس الدولية مؤسسات نشأت لخدمة احتياجات مجموعات من المغتربين الذين يعملون فى مواقع فيما وراء البحار ، وكانت عادة ما تؤسس بطريقة تناسب الاحتياجات التعليمية لهذه المجموعات ، وكان الاتجاه الغالب أن يعكس المنهج المدرسى فيما وراء البحار ، خصائص النظام التعليمى للوطن الأصلى لهؤلاء الذين أوجدوه (٢٩)ـ فإن وضع التدويل وخاصة للتعليم العالى قد أضاف أبعاداً جديدة حيث أن التدويل المتنامى للتعليم العالى يعكس الطبيعة العالمية للتعليم والبحث (٣٠). كما أن الاهتمام الخاص بتدويل محتوى التعليم العالى وسياقه ونمو الحراك للطلاب وأعضاء هيئة التدريس من الأمور التى اكتسبت دلالة إضافية فى ضوء الاتجاهات الحالية للتجارة العالمية والتكامل الاقتصادى والسياسى ، والحاجة المتنامية للتفاهم بين الثقافات (٣١).

وطالما أن المعرفة عالمية ، فإن متابعتها وتقدمها ونشرها ، يمكن انجازه فقط من خلال الجهود الجماعية للمجتمع الأكاديمى الدولى ، ومن ثم فان البعد الدولى متضمن فى الحياة الأكاديمية والمؤسسات والجمعيات العالمية والمنظمات الطلابية (٣٢) .

وهكذا فإن التدويل لايقتصر فقط على تقديم مناهج دولية فى مؤسسات ما وراء البحار وما يوجد بها من طلاب أو معلمين دوليين ، بل يشمل كذلك إدخال الملامح الدولية على المناهج وتكنولوجيا التعليم وأشكال التقييم ومعاييره ، علاوة على تيسيرات الحراك الأكاديمى الدولى لكل من الطلاب والمعلمين والباحثين ، هذا فضلا عن أشكال التعاون الأكاديمى الدولى .

وكما أشار كيرنى Kearney فإن تدويل التعليم العالى يؤثر بقوة ليس فقط على التدريس والتدريب والبحث ، ولكن كذلك على التخطيط والتنظيم وإدارة المؤسسات (٣٣) .

ثانياً : العوامل والمبررات التى استدعت التدويل للتعليم العالى :

لخص تقرير اليونسكو سنة ١٩٩٥ عوامل التدويل للتعليم العالى ومبرراته فى الاشارة إلى أن التدويل من الأمور التى اكتسبت دلالة إضافية فى ضوء الاتجاهات الحالية للتجارة العالمية والتكامل الاقتصادى والسياسى ، والحاجة المتنامية للتفاهم بين الثقافات ، وأضاف التقرير بأن العدد المتزايد من الطلاب والمعلمين والباحثين الذين يدرسون ويعملون ويعيشون ، ويتواصلون فى سياق دولى ، ظاهرة يسرتها تكنولوجيا الاتصال عن بعد (٣٤) .

هكذا نجد أن خصائص العولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية ، والتغير التكنولوجى إلى جانب بعض المتغيرات الفرعية الأخرى من اهم العوامل التى أثرت على تدويل التعليم العالى بمكوناته وملامحه المختلفة.

ويمكن تحليل أهم العوامل والمبررات التى استدعت التدويل للتعليم العالى على النحو التالى :

١- العولمة وتدويل التعليم العالى :

أشارت العديد من الدراسات إلى أن العولمة من أهم العوامل التى أثرت على تدويل التعليم العالى .

وكما يشير ووترز Waters يبدوأن العولمة Globalization أصبحت فكرة رئيسة يحاول عن طريقها العديد من المنظرين الاجتماعيين ، فهم التحول فى المجتمع البشرى فى الألفية الثالثة (٣٥) .

فما هو إذن مفهوم العولمة ؟ ومأبعادها ؟ وما أهم آثارها على تدويل التعليم العالى؟

تعـرف العولمة بأنها " تحول تكنولوجى واقتصادى واجتماعى وثقافى يقلل من التوازن الداخلى للاقليم عامة وللدول فى حد ذاتها . وهذه العملية تدعم نظاما معقداً من العلاقات المتبادلة المحكمة التى تحل فيها شبكات الاتصال محل الأقاليم ، وتصبح الدولة فيه مجرد نظام قانونى وبيروقراطى وتمويلى ، يعمل لتحسين الأداء الاقتصادى والتنافسى التجارى (٣٦) ، وهذا يتفق إلى حد بعيد مع تعريف ساندرا تايلور Sandra Taylor بأن العولمة يمكن وصفها بأنها نوع من العمليات ، التى تكون بطرق مختلفة اقتصادية وثقافية وسياسية ، قادرة على صنع علاقات تتخطى الحدود السياسية (٣٧).

والعولمة سواء تم تحديدها على أنها تكامل اقتصادى أو فى ضوء العمليات المعقدة التى تربط المجتمعات ببعضها البعض ليست ظاهرة جديدة ، إن عملية بناء الاقتصاد العالمى بدأت منذ أوائل القرن الرابع عشر ، أو على الأقل مع ظهور الرأسمالية فى القرن السادس عشر (٣٨).

ويشير جيدنز Geddens إلى أن تدفقها عبر السنوات الحديثة يرجع إلى حد كبير إلى ظهور وسائل الاتصال العالمية بعيدة المدى، والنقل الجماهيرى (٣٩). كما ساهم فى تدفق سمات العولمة نهاية التقسيم الأيديولوجى بين الشرق والغرب والطلب العالمى المتزايد للتعرف العملى على الحقوق الإنسانية والقضاء على التمييز العرقى، والتطور الديمقراطى ، وإحياء سلطة الأمم المتحدة مما أعطى إيمانا أكبر بعمل المجتمع الدولى بروح التضامن لمعالجة التحديات الرئيسة لعالم اليوم (٤٠).

وإذا كانت العولمة عملية معقدة تعبر عن أشكال اقتصادية وسياسية وثقافية فى مجال العلاقات الدولية ، فإنه بالتالى يمكن التعرف على تأثير العولمة على تدويل التعليم العالى، من خلال المجالات الثلاثة التالية :

- العولمة الاقتصادية .
- العولمة السياسية .
- العولمة الثقافية .

١-١: العولمة الاقتصادية وتدويل التعليم العالى :

يتعلق البعد الاقتصادى للعولمة بالترتيبات الاجتماعية من أجل الانتاج وتبادل وتوزيع واستهلاك البضائع أو الخدمات (٤١). ويعبر عن العولمة الاقتصادية فى العادة بانفتاح الأسواق العالمية (٤٢)، وحرية حركة رأس المال والبضائع والعمل (٤٣) ، ووجود سوق عالمية تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسيات ، والبنوك ، والمنظمات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد ، ومنظمة التجارة العالمية (٤٤).

وقد أشارت دراسة جروننجز Groennings إلى أثر العولمة الاقتصادية على التعلم العالى ، متمثلا فى الدولية المتزايدة لهذا التعليم ، وأنماط التغير ممثلة فى التخطيط الشامل ، وتدويل التعليم التجارى ، والفنون الحرة والاقتصاديات ، وغيرها من الاختصاصات الأكاديمية (٤٥) .

وأشارت دراسة أربان وآخرين .Arpan. et al إلى التأكيد المتزايد للمجلس التعاونى للتعليم الدولى على المساعدة فى تلبية احتياجات الصناعة الأمريكية لتكون تنافسية فى الأسواق الدولية، وكذا الإشارة إلى غياب الكفاءة فى جانب من الصناعة الأمريكية ، فى اللغات الأجنبية والمهارات والمعارف المتعددة الثقافات . وتمثل الدور الأكثر نشاطا للمجلس فى تدعيم برامج التجارة الدولية فى مؤسسات التعليم العالى (٤٦) .

وتناولت دراسة دويلDoyle ما شهده عقد الثمانينات من تحول فى نظام التجارة الأمريكية ، والاتجاه نحو مزيد من العولمة للوعى التجارى الأمريكى، واستجابة التعليم العالى عن طريق ابتكار برامج متعددة الاختصاصات تمزج بين دراسة التجارة واللغات والثقافات الخاصة بالمشاركين المحتملين فى التجارة والعمل ، وأبرزت الدراسة الاهتمام بدراسة اللغة الاسبانية كلغة عالمية رئيسة (٤٧) .

بينما أشارت دراسة أدلمان Adelman إلى ضعف التخصص فى المعارف الدولية واللغات لدى أولئك الذين يعملون فى مجال الاتصال مع المجالس القانونية فيما وراء البحار ، والمحاسبين ، واعتماد الشركات بشكل كبير على الخبراء المحليين فى تلك المناطق، واستخلصت الدراسة التأكيد على الحاجة إلى تدويل مناهج الكليات (٤٨) .

وأكدت دراسة بوشبندر وراجاجوبال Buchbinder & Rajagoal إلى الاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية ، ممثلا فى اتفاقية التجارة الحرة لشمال امريكا North American Free Trade Agreement (NAFTA) ، التى غيرت من المسلمات الأساسية لاستقلال الجامعة الكندية وإدارتها ، ولأن التعليم العالى جزء من البرامج الاجتماعية ، فانه لم يستثن من شروط النافتا NAFTA ، وكان عليه أن يتكيف ليخدم الدائرة الأكبر من جمهور شمال أمريكا ، لا المجتمع الكندى وحده (٤٩) . كما أكدت دراسة لين Lenn الى تأثيرالاتفاقيات التجارية الدولية على اهتمام مؤسسات التعليم العالى ، حول العالم ، بالاعتماد المتعدد عبر الحدود كجزء من الاتجاه نحو تدويل هذه المؤسسات (٥٠) .

وهكذا نتيجة للسعى المتواصل للعولمة الاقتصادية آمن العديد من المفكرين ومنهم دونكيت .Donckt ، بضرورة أن تمتد آثارها إلى القطاع الأكاديمى (٥١) ، كما صاحب

سوق العمل العالمي ضرورة وجود سوق للتعليم المفتوح يتجلى فى وجود حراك أكاديمى أكبر عبر الحدود الوطنية ، وعبرت عنه برامج تعليمية متنوعة كما فى حالة البرامج الأوربية مثل إيرازمز Erasmus (٥٢) واسبريت Esprit وسبرنت Sprint (٥٣).

كما أشارت ساندرا تايلور Sandra Taylor إلى تأثير السرعة الفائقة لعولمة الاقتصاد الماليزى على القوى العاملة المتعلمة لتشارك فى مرحلة الاقتصاد الدولى ، وزيادة التأكيد على المهارات التى ترى الشركات متعددة الجنسيات أن جامعات ما وراء البحار هى أفضل من يستطيع تقديمها ، ومن هنااتجه ٥٠٪ من طلاب التعليم العالى إلى الدراسة بالخارج ، وخاصة فى الجامعات الاسترالية التى عملت على إكساب الطلاب الأفكار عن الإدارة الاستراتيجية ، والإدارة حسب الطلب ، والعمل بالفريق، ولامركزية الإدارة ، والمرونة ، وإدارة الجودة الشاملة وغيرها من الأفكار التى أصبحت عقائد أساسية لاقتصاد العولمة (٥٤).

ولايخفى ما كان لنشر الأخلاق الصناعية فى التعليم العالى ، من آثار يتمثل بعضها فى وجود نظم جديدة للتقويم ، وتكوين معايير جديدة للأداء ، واهتمام خاص بالكفاءة الداخلية ، وفعالية التكلفة ... والاهتمام بالبحث عن مصادر جديدة للتمويل غير المصادر العامة (٥٥). وهنا ظهرت الحاجة لمساعدة المؤسسات والهيئات الدولية وتجلت أشكال التعاون الدولى لايجاد مصادر بديلة للتمويل.

١-٢ - العولمة السياسية وتدويل التعليم العالى :

من منظور عام بات جليا أن العولمة يحركها أساساً أهداف اقتصادية غير أنه من الواضح أيضا أن أثرها يتجاوز نطاق الاقتصاد (٥٦) وهذا ماينقلنا إلى تحليل أثر بعد آخر للعولمة وهو العولمة السياسية ، والتى تتعلق بالعمل مع الترتيبات الاجتماعية لتوزيع القوى ومراكز تطوير السياسة ، والممارسات المؤسساتية للسلطة والسيطرة (٥٧)، وعبر عنها بيير Bear بتراجع قوة الدولة والقومية (٥٨). وأحد مظاهر ذلك عجز الدولة منفردة عن التعامل مع المشكلات العالمية، كمشكلات البيئة والمخدرات والحروب والإرهاب .

ومن ثم ظهرت الحاجة الى تأسيس المنظمات الدولية الكبرى مثل الأمم المتحدة، والأحلاف العسكرية مثل الناتو NATO ، كما ظهر عدد متزايد من المنظمات الدولية غير الحكومية كالسلام الأخضر ومنظمة العفو الدولية، والاتحاد الدولى للمعلمين، كما ظهرت منظمات غير محدودة بحدود سياسية كالبرلمان الأوروبى (٥٩). كما أخذت الحركات الاجتماعية والجماعات الضاغطة داخل الأمم تنادى بالتشريعات الدولية من أجل صياغة

مطالب سياسية تقوم على الحقوق الإنسانية العالمية، والتأكيد على الضرورات العالمية من أجل التغيير داخل الأمم (٦٠).

ومن ناحية أخرى فقد أثرت العولمة السياسية على توتر العلاقة بين السلالة والقومية، فعلى الرغم من ظهور الكيانات السياسية الكبرى ظهر نوع من التشظر والتفكك داخل بعض الدول لأسباب عرقية وهذا ما أطلق عليه هورسمان ومارشال Horsman & Marshall سنة ١٩٩٥ اصطلاح " القبلية العرقية " Ethnic Tribalism التى شوهدت فى تفكك كل من الاتحاد السوفيتى والاتحاد اليوغسلافى . وهناك اتجاهات مشابهة تتمثل فى الحركات الانفصالية فى كثير من دول العالم (٦١).

وتتجلى آثار العولمة السياسية على التعليم العالى فى كثير من مناطق العالم ، ويمكن تلمس بعض هذه الآثار فى اتجاه الاتحاد الأوربى إلى إعادة صياغة التعليم العالى بمايتلاءم مع متطلبات الوحدة السياسية والاقتصادية، ومن ذلك وجود العديد من الاتفاقيات فى الاتحاد الأوربى ، التى تسعى إلى التنسيق بين مؤسسات التعليم العالى، للوصول الى برامج موحدة (٦٢)، وظهرت بعض المؤسسات التى تعبر عن هذا التوجه ممثلة فى الجامعة الأوربية ومقرها بلجيكا (٦٣). كما يلاحظ وجود العديد من التيسيرات فيما بين الدول الأوربية للمساعدة على الحراك الأكاديمى عبر الحدود السياسية .

ومن الآثار الأخرى ، ما نجده فى الاتجاه القوى (لخصخصة) العديد من مؤسسات التعليم العالى عبر العالم تعبيرا عن تراجع دور الدولة " فالهدف الأسمى فى أيامنا هذه هو (خصخصة) كل شئ بما فى ذلك التعليم ، إذ ينظر الى التعليم الحكومى على أنه غير شامل لكافة الإمكانات التعليمية ، كما أنه لايفى بالاحتياجات التعليمية للأسر . ونظرا لان الدولة تواجه صعوبات جمة فى تشغيل مؤسسات التعليم الحكومى ، فإن الحل يكون (خصخصة) التعليم ، وهكذا تتقلص مسئوليات الدولة تدريجيا فى تحديد المناهج والأهداف التربوية (٦٤).

وفى ضوء ما تثيره العولمة السياسية من قضايا عرقية ، يمكن تفسير هذا الاتجاه القوى للمجتمعات الغربية . والاهتمام بقضايا التنوع الثقافى والعرقى داخل التعليم عامة والتعليم العالى خاصة من أجل جعل الطلاب أكثر حساسية لمواجهة قضايا التعصب والعنصرية (٦٥).

كما عبر البعض عما أسفرت عنه العولمة فى هذا المجال ، من وجود ما أطلق عليه كلارك كير Clark Kerr اصطلاح " بلقنة المؤسسات التعليمية " ويقصد به ارتفاع عدد

المناطق المغلقه Enclaves على أساس العرق أو الدين أو النوع فى مؤسسات التعليم العالى (٦٦).

١-٣ - العولمة الثقافية وتدويل التعليم العالى :

وتتعلق العولمة الثقافية بالترتيبات الاجتماعية لانتاج وتبادل الإشارات والرموز ، والمعانى والمعتقدات ، والتفضيلات ، والأذواق والقيم ، والتعبير عنها (٦٧).

وطبقا لووترز Waters فإن العولمة الثقافية عملية اجتماعية تختفى فيها قيود الجغرافيا فى الترتيبات الاجتماعية والثقافية ، ويصبح الناس فيها واعين بصورة متزايدة بأنهم متضائلون (٦٨).

وتعبر العولمة الثقافية عن انتشار نموذج ثقافى محدد هو النموذج الغربى ، إن لم يكن النموذج الأمريكى ، ويصبح لهذا النموذج السيادة والريادة على كافة النماذج الأخرى ، وليس نتاج عولمة نموذج توليفى من جملة النماذج الثقافية فى العالم (٦٩).

وقد أثار هذا النموذج للعولمة حفيظة الأمم الأخرى للمحافظة على ثقافتها ، والسيطرة على خصوصيتها الثقافية ، ومن أمثلة ذلك المحاولات الفرنسية لمنع تآكل لغتها فى مواجهة اللغة الانجليزية المصدرة (٧٠).

ولعل ذلك ما أثار الصعوبات والمناقشات فى جولة أورجواى ومطالبة العديد من الدول حتى التى لها ثقل سياسى كبير نسبيا ، باستبعاد المنتجات الثقافية من بنود معاهدة التجارة الحرة (الجات) (٧١).

ونتيجة لهذه العولمة ، فقد أثير فى مجال التعليم ، وبخاصة التعليم العالى ، قضايا تتصل بالدور الثقافى للتعليم ، وقدراته على المحافظة على الهوية الثقافية فى ظل تحديات العولمة ، وفى هذا المجال هناك وعى متزايد بإن التبنى الجامد للمفاهيم والقيم الأجنبية ، مع إهمال الثقافات والفلسفات الاقليمية والقومية ، له آثاره السلبية على التعليم (٧٢).

وكما يشير مايكل كارتون ، وصبحى الطويل ، فإن الأنظمة التعليمية تواجه العديد من التحديات الناتجة عن غياب المشروعات الاجتماعية الكائنة فى عملية العولمة (٧٣) ، ويمكن التعبير عن التحديات التى تواجه الانظمة التعليمية من خلال إثارة التساؤل التالى : هل يجب أن توظف مؤسسات التعليم العالى لإعادة بناء الهوية الثقافية ؟ أم عليها أن تكتفى ببناء مهارات الجدارة والقدرة على المنافسة فى العالم المفتوح ؟ .

ويستلزم ما سبق إيجاد صيغة للموازنة بين وظائف التعليم العالى بصدد البقاء فى سوق المنافسة العالمية ، والمحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع .

٢- العوامل التكنولوجية وتدويل التعليم العالى :

لعبت العوامل التكنولوجية وتطورها دوراً كبيراً فى تنامى حركة تدويل التعليم العالى. وكما أشار تقرير اليونسكو فإن حركة تدويل التعليم ظاهرة يسرتها تكنولوجيا الاتصال عن بعد (٧٤) فقد ساعد التطور المتواصل فى تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تيسير الحراك الأكاديمى (٧٥).

ومن ناحية أخرى فإن التطورات التكنولوجية الحديثة قد ساعدت على إبداع وتوظيف مراكز التميز Centers of Exellence بشكل واعد بمايسمح بتوسيع مفهوم الحراك الأكاديمى ليشمل ليس فقط الحراك التقليدى للطلاب والمعلمين والباحثين ، ولكن كذلك الحراك العكسى بما يجعل إمكانات المراكز المتميزة (أفضل المعلمين ، وأكثر القواعد العلمية اكتمالا ، وأحدث التجارب ... الخ) فى متناول الطلاب والمعلمين والباحثين بالمؤسسات فى الأماكن البعيدة ، عن طريق الأقمار الصناعية وشرائط الفيديو، وأقراص الكمبيوتر (٧٦).

وقد كُتب الكثير عن مضامين التكنولوجيات العالمية الجديدة ، كالإنترنيت ، والنسيج العنكبوتى العالمى ، والبرمجيات ، وتلفزيون الأقمار الصناعية، وامكانية الاتصال الأوسع بالحاسبات ، والطريق السريع للمعلومات - لخلق النظم التعليمية الموازية والبديلة .

وقد أشار كينوى Kenway مثلا إلى الشعبية المتنامية الميادين للعلم والتكنولوجيا المتعلقة بالتعليم ، والأذرع التعليمية القائمة على التكنولوجيا ، بينماأشار لوك Luke الى ما يوجد داخل المجال التعليمى المتعدى للحدود ، من دور جديد للمعلمين فى إبداع برمجيات الحاسوب من أجل السوق العالمى للتعليم (٧٧)، وقد أشارت دراسات أخرى كذلك الى تأثير الثورة التكنولوجية فى تيسير التعليم عن بعد وظهور مايعرف بالجامعات العالمية (٧٨)، ودورها فى ربط المتعلمين والمعلمين فى كل مكان وتحريرهم من ضرورة التواجد فى نفس الزمان والمكان (٧٩).

٣- العوامل الأخرى المرتبطة بمتغيرات سياسية وديموغرافية واجتماعية :

وبالإضافة الى ما يتصل بالعولمة والعوامل التكنولوجية ، هناك العديد من العوامل الأخرى المرتبطة بمتغيرات سياسية وديموغرافية واجتماعية ، أفرزتها الحروب والمجاعات ، وأشكال التمييز الاجتماعى .

ومن الظاهرات التى تستحق اهتمام أكبر فى هذا المجال ما يعرف بظاهرة اللاجئين ، وقد أشار هاريل بوند Harrel Bond مدير برنامج دراسات اللاجئين فى جامعة

اكسفورد إلى أن القرن العشرين يمكن أن يوصف بأنه قرن اللاجئين ، فقد فاق عدد المهاجرين المنبوذين حاليا ما كان موجودا بعد الحرب العالمية الثانية، وقد قدر المفوض الأعلى لمنظمة الأمم المتحدة للاجئين (UNHCR) عددهم بنحو ١٦ مليونا (٨٠)، ويتوقع أن يتجاوز العدد هذا الرقم فى ظل حركات النزوح الجماعى التى أفرزتها مناطق التوتر بالعالم كالبلقان مثلا .

وقد أصبح الاعتراف بالدراسات والدبلومات فى التعليم العالى ، أحد العناصر المهمة من أجل تلبية الاحتياجات التعليمية والمهنية لتلك الفئات، وإن كانت لاتعد وحدها أهم المشكلات التى تواجه اللاجئين (٨١).

وفى سياق تطوير برامج المعونة الدولية ، تم تخصص برامج لمنح التعليم العالى للاجئين ، وقد وجدت منظمة الخدمة الجامعية العالمية WUS أن نجاح هذه البرامج يعتمد على اتجاه الجامعات نحو الانفتاح للطلاب الأجانب إلى حد بعيد، واستعدادها للتعاون وتسهيل التلبية لاحتياجات اللاجئين وضحايا الاضطهاد ، وفى هذا المجال قامت المنظمة بجهود كبيرة لتوعية السلطات الجامعية بهذه المشكلة (٨٢).

ثالثا : معالم التدويل للتعليم العالى :

تشير دراسة كاميوكا Kameoka إلى اشتمال تدويل التعليم العالى على الحراك للطالب التقليدى ، ولمهنة التدريس ، والتطوير والحراك للمنهج ، مع استراتيجيات مؤسسية معينة للتكيف مع التدويل والإفادة منه ، كما كان لتدويل المنهج مضامينه فى تنظيم التعليم العالى وإدارته (٨٣).

ويمكن التعرف على أهم معالم تدويل التعليم العالى ، من خلال كل من مشروعات وبرامج التعاون الدولى ، والحراك الأكاديمى للطلاب والمعلمين والباحثين . وتطوير برامج وأنشطة للتعليم العالى ذات طابع دولى .

١- التعاون الأكاديمى الدولى :

تعود فكرة التعاون الدولى ، فى مجالات الثقافة والعلوم ، كما فى مجال التربية ، إلى القرن السادس عشر، عندما وضع فرنسيس بيكون Bacon خطة تمثل هذا التعاون، كما طرح أوغست ويلهلم فرانك المربى الألمانى هو الآخر فى مؤلفه Seminarium Universum الصادر فى عام ١٧٠١ ، فكرة تدويل إعداد وتدريب المعلمين (٨٤).

وربما كان التعاون الدولى موظف فى الماضى بشكل تقليدى من أجل تنمية التبادل للباحثين وأبحاثهم ، ولكنه تطور مع الوقت ، وتسلح بدور أكثر حيوية، فبينما كان كل من

التبادل والنقل والمشاركة ممارسات مرغوبة ، فإنها الآن ممارسات جوهرية لعملية التنمية للدول (٨٥).

وقد لعبت المنظمات الدولية ، وعلى رأسها اليونسكو دورا مهما فى تعزيز التعاون الأكاديمى الدولى ، كما كان لجهود منظمة الخدمة الجامعية العالمية World University Service (WUS) دور حيوى فى هذا المجال يعود إلى جذور المنظمة نفسها ، ومن بدايات إسهاماتها إعادة هيكلة البنية التحتية للجامعات الأوربية فيما بين الحربين العالميتين ، كما قدمت المنظمة المعونة المالية لعدد من الجامعات فى فترة الستينيات ، ومثال ذلك الأنشطة التى تمت فى أمريكا اللاتينية فى عامى ١٩٦١، ١٩٦٩، وفى فترة أكثر حداثة عقدت الورشة الدولية للتعاون الأكاديمى بمدريد فى سبتمبر ١٩٨٦. وفيما بعد أكد الإعلان الدولى للحرية الأكاديمية واستقلالية مؤسسات التعليم العالى (إعلان ليما سبتمبر ١٩٨٨) ، وكذا حلقة باريس (حول الظروف والعوامل المؤثرة فى الحرية الأكاديمية ٢٤-٢٦ مايو ١٩٩٠) - على التعاون الأكاديمى الدولى كعامل مساهم فى حرية أكاديمية أكبر (٨٦).

ومن المؤسسات التى انصب اهتمامها على تدويل التعليم وبخاصة عن طريق التعاون الدولى ، معهد التعليم الدولى Institnte of International Education (IIE) الذى اهتم منذ تأسيسه فى عام ١٩١٩ بتدعيم الفهم المشترك وتشجيع التدفق الحر للمعرفة والأفكار عبر الحدود القومية ، وقد آمن المعهد طوال الفترة السابقة بحتمية التعاون الدولى، وأنه يجب ألا يشمل فقط الفهم المشترك ، ولكن كذلك الفعل المشترك (٨٧). كما لعبت المنظمات غير الحكومية ، عن طريق شبكاتها وصلاتها المتعددة دورا مهما فى تحفيز التبادل والتعاون ونقل المعرفة الأكاديمية والخبرة لتدعيم التدويل والمساندة والتعاون المشترك (٨٨).

ومهما كان الشكل الذى يأخذه اليوم أو أخذه فى سياق السنوات السابقة ، فان التعاون الأكاديمى يتمثل فى التبادل الطلابى والتدريب التخصصى للخريجين ، وتجديد المهارات والكفايات للهيئة الأكاديمية ، والتعاون بين الباحثين (٨٩).

ومن الموضوعات التى طرحت كأولويات للتعاون الأكاديمى الدولى ، قضية الحرية الأكاديمية ، وحقوق الجامعيات ، ومشكلات القطاعات الاجتماعية المتأثرة بالتغير ، والمشكلات التنظيمية لتعليم النساء والمجموعات المهمشة (٩٠).

ومن منظور اليونسكو تتمثل مجالات التعاون الدولى الأكثر الحاحاً فيما يلى (٩١) :

١- التجديدات فى الهياكل التنظيمية والممارسات الوظيفية للتعليم العالى،

كالتنوعات المؤسسية، والقبول فى التعليم العالى، وآثار التعليم المستمر، والتغيرات فى المفاهيم ، والتقييم والاعتماد ، والتمويل والإدارة .

٢- دور التعليم العالى فى الحياة الاقتصادية والثقافية ، وبخاصة لتنمية للروابط مع الصناعة والقطاعات الاقتصادية ، ولدور التعليم العالى فى التنمية الثقافية .

٣- التدويل المعزز للتعليم العالى ، مع تأكيد خاص على مساعدة الدول النامية.

وقد أشارت الدراسات إلى وجود تعاون دولى ملموس بين الجامعات فى الأقاليم المختلفة، إلا أن هذا التعاون ، كما أشار ماركو أنطونيو دياز Marco Antonio Dias، يتسم بوجود إنجازات ملحوظة عبر محور الشمال / الجنوب ، وإن كان لايزال ضعيفا عبر محور الجنوب / الجنوب (٩٢).

كما تختلف حالة التعاون الأكاديمى الدولى داخل الأقاليم المختلفة من العالم ففى أوربا يبدو أن الاتفاق السابق حول الاعتراف بالدراسات والدبلومات فى الدول الأوربية والذى وقع تحت رعاية اليونسكو سنة ١٩٧٩ ، أصبح يطبق حاليا فى كل الدول تقريبا (٩٣).

ويتمثل أحد مجالات التعاون الدولى ، فى التعليم العالى عن بعد ، فى مشاركة كل من المجلس الدولى للتعليم عن بعد، وكومنولث التعليم، والرابطة الأوربية للتعليم عن بعد ، والجامعة المفتوحة بالمملكة المتحدة ، مع جامعات مفتوحة أخرى (٩٤).

كما أشير إلى إنشاء وظيفة نائب رئيس الجامعة للشئون الدولية فى الجامعة الحرة ببروكسل ، لتلبية احتياجات الطلاب الأجانب ، وتنظيم اتفاقيات التعاون داخل أوربا ، وعلى المستوى العالمى (٩٥).

وفى أفريقيا أنشئت اللجنة الإرشادية الإقليمية للتعليم العالى فى عام ١٩٨٧ ، ومن ثم المكتب الإقليمى للعلوم والتكنولوجيا فى أفريقيا (ROSTA) والشبكة الأفريقية للمؤسسات العلمية والتكنولوجية (ANSTI) لتعزيز التدريب والبحث فى معاهد التعليم العالى. وتم أنشاء شبكة فرعية داخل الشبكة الرئيسة لربط الباحثين فى مجالات معينة ، ولتدريب الموظفين من خلال المنح والورش والندوات ، والربط بين المشروعات البحثية ، كما تم تبنى برنامج خاص بأفريقيا تحت عنوان "الأولوية لأفريقيا Priority. Africa فى الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لليونسكو الذى عقد فى بارس بين اكتوبر - ونوفمبر ١٩٨٩ ، واشتمل البرنامج على اهتمام خاص بتطوير التعليم العالى فى أفريقيا (٩٦).

وبفضل المعونات المالية لمؤسسة فورد تقوم رابطة الجامعات الأفريقية (AAU) بإحياء برنامجها فى مجال التبادل للهيئات التدريسية لتقدم الدعم للجامعات الأفريقية لدعوة

الأساتذة والمحاضرين والباحثين والزائرين ، كممتحنين خارجين ، أو القيام بزيارات قصيرة لتقديم برامج متخصصة أو محاضرات ، أو المشاركة فى بناء الامتحانات (٩٧).

وفى أمريكا اللاتينية والكاريبى ، ركزت منظمة اليونسكو على تطوير المؤسسات والمساعدات الفنية ، وتبادل المعلومات ، وكانت المساعدات عن طريق شبكات مثل رابطة جامعات الأمازون Association of Amazonian Universities ، وكان مشروع كلومبس Clumbus جزءا من هذه الاستراتيجية وكرابطة بين الجامعات الأوربية وجامعات أمريكا اللاتينية (٩٨).

وفى آسيا والمحيط الهادى أنشئت شبكة لمشروع تعاونى يربط بين ٦٨ جامعة فى ١٨ دولة ، ومنذ إنشائها وجدت ٣ اتحادات تتصل بتطوير التعليم العالى (بما فى ذلك تنمية الموظفين والتعليم عن بعد) وسياسة التعليم العالى وتخطيطه وإداراته ، وتمثلت إحدى النتائج لهذا المشروع فى إنشاء الرابطة الأسيوية للجامعات المفتوحة (AAOU) ، ومراكز البحوث الاقليمية للتعليم عن بعد . كما أشارت الدراسات إلى مبادرة التعليم العالى الاسترالى فى القيام بتوسعات فى جنوب شرق آسيا لادماج التعاون الدولى كجزء من حالة السوق (٩٩) وأحد السبل التى من خلالها كانت الجامعات الاسترالية قادرة على المحافظة على انخفاض التكاليف بالنسبة للطلاب الماليزيين ، تمثل فى الدخول فى ترتيبات التوأمه مع عدد من الكليات بماليزيا (١٠٠).

كما أشارت الدراسات إلى نماذج أخرى للتعاون بين جامعات الولايات المتحدة وجامعات أخرى فى مختلف دول العالم، وفى هذا المجال أشارت دراسة روبرت ريد Robert Reed إلى الجهود المشتركة فى مجال التعليم عن بعد ، مع الجامعات الفنلندية ، والاتجاه لاتخاذ إجراءات مماثلة مع فنزويلا وكوستاريكا والمكسيك (١٠١).

وتصف مقالة دى وين De Wine سنة ١٩٩٥ ، مدرسة الاتصال بجامعة أوهايو الأمريكية ، وجهودها الحديثة والناجحة فى مجال التعليم الدولى من خلال تأسيس برنامج جديد للتعاون مع جامعة بانكوك التايلاندية على مستوى دكتوراه الفلسفة (١٠٢).

وأشارت دراسة ديك وروبنسون Dick & Robinson سنة ١٩٩٥ الى برنامج التعليم الدولى التعاونى المؤسس بين جامعة إنديانا الأمريكية وحكومة ماليزيا ممثلة فى معهد مارا التكنولوجى Institute Teknolegi Mara (ITM) ، وأهم ما أكد عليه البرنامج تطوير المقررات الدراسية و اعتماد التحويلات لجامعة انديانا (١٠٣).

كما أشار تقرير رابطة الجامعات والكليات الكندية سنة ١٩٩٦ إلى أكثر من ١٥٠ برنامج للاتصال المؤسسى ، ولمنح التبادلات مع الدول المختلفة وبخاصة الصين وتونس

والمغرب وأوكرانيا وأمريكا اللاتينية والأمم الناطقة باللغة الفرنسية (١٠٤). وأشار تقرير بولجاك وليكوين Bulgak & Liquan سنة ١٩٩٦ إلى مشروع التكنولوجيات الصناعية المتطورة كمجال للتعاون بين الجامعات الكندية والجامعات الصينية، والذى صمم لتلبية احتياجات تنمية الموارد البشرية فى الصين وللتعبير عن صور المشاركة بين الجامعة والصناعة والحكومة فى قضايا البيئة (١٠٥).

وأشارت دراسة هولترمان Halermann سنة ١٩٩٦ إلى المركز النوردى Nordic Conter فى جامعة فودان Fudan University الذى يرتبط بالجامعات النرويجية ، وعبر عن ذلك التعاون من خلال برنامج المدرسة النرويجية الجديدة فى الادارة ، والقاموس الصينى النرويجى ، والمقررات المعتمدة فى الشئون الاسكندنافية ، ومقررات اللغة الصينية للطلاب النرويجيين ، وتأسيس مكتبة فى الشئون الاسكندنافية ،والاتصالات الالكترونية بين النظم النرويجية ومكتبة فودان (١٠٦).

وقد عملت منظمة اليونسكو على تدعيم برامج التعاون الأكاديمى الدولى بالتنسيق مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، خصوصا بعد اللقاء الجماعى الأول فى عام ١٩٨٩.

وفيما يلى قائمة مختارة من هذه الأنشطة التعاونية (١٠٧):

- CRE التدعيم لمشروع كوبرنيكوس Copernicus لتعزيز التعاون بين الجامعة والصناعة فى القضايا البيئية فى أوربا .
- IAU ، تأسيس مراكز اتصال للمعلومات ، وقواعد البيانات الببلوغرافية والمؤسسية فى مجال التعليم العالى .
- IAEA المائدة المستديرة فى مجال تقويم التعليم العالى .
- FISE- ببلوغرافيا فى التعليم العالى وعالم العمل .
- MIEC / PRELUDE : محك للتعاون الدولى فى التعليم العالى واحتياجات المجتمع.
- وتقوم ICDE مع الجامعة المفتوحة بإعداد ملخصات دورية عن مصادر التعليم عن بعد فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ويقوم المعهد الوطنى للوسائل التعليمية (NIME) فى طوكيو بمسح مماثل لاقليم آسيا والمحيط الهادى.

ومن أمثلة برامج التعاون الدولى فى مجال إدارة التعليم العالى ما يلى :

- ACU: لتقديم الدعم للنساء الجامعيات فى أمريكيا اللاتينية والكاريبى عن طريق ورش التدريب .

- UOI : لتقديم الدعم لبرنامج الإدارة من أجل الجامعيات فى شمال أمريكا وأمريكا اللاتينية .
- UDUAL : لتقديم الدعم للحلقات التدريبية فى كوستاريكا من أجل جامعيات أمريكا الوسطى فى عام ١٩٩٠.
- CRE / COLUMBS : شبكة لأكثر من ٥٠ جامعة من أجل تطوير المؤسسات فى أوربا وأمريكا اللاتينية والكاريبى .
- CRE/ OECD عقدت حلقة ليسيستر Leicester semiar التنشيطية لرؤساء الجامعات ونوابهم فى شرق ووسط أوربا
- AAU : حلقات فى عام ١٩٩٠ بداكار وهرارى ، وفى عام ١٩٩١ بأكرا ، ثم الاتجاه لعقد حلقات أخرى فيما يعد بالقاهرة وداكار ، حول إدارة المؤسسات فى أفريقيا ، كجزء من برنامج الأولوية لأفريقيا.

وفى الجلسة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لليونسكو فى عام ١٩٨٩ طالبت الدول الأعضاء بخطة دولية لتدعيم التعاون بين الجامعات مع تأكيد خاص على مساندة مؤسسات التعليم العالى فى الدول النامية (١٠٨)، وكان مشروع التوأمة الجامعية UNITWIN هو الاستجابة لهذه الحاجة والذى بدأ فى الانطلاق الرسمى فى المؤتمر السادس والعشرين لليونسكو فى عام ١٩٩١ (١٠٩).

وتمثلت الأهداف الرئيسية للتوأمة الجامعية فيما يلى (١١٠) :

١- تقديم دعم جديد لترتيبات الربط بين مؤسسات التعليم العالى فى الدول الصناعية ، والدول النامية ، والمساعدة على تطوير معايير لهذه الترتيبات.

٢- المساعدة فى إنشاء شبكات للتعاون فى مجال التعليم العالى ومؤسسات البحوث داخل الاقليم الواحد أو فيما بين الأقاليم المختلفة .

٣ - تطوير مراكز للدراسات المتخصصة والبحوث المتقدمة عن طريق الاتفاق بين مؤسسات الدول النامية ، والمساندة الدولية ، وذلك للربط بين الاحتياجات التدريبية والبحثية عبر الحدود القومية .

٤- الاستجابه الى احتياجات الاستخدام الكامل للامكانات المقدمة للتعاون الدولى بين الجامعات ، والتوسع فى البعد الدولى بالتعليم العالى وتحديد اتجاه واضح لهذا التعاون .

وتمثلت المكونات الرئيسة لمشروع التوأمة الجامعية فيما يلى [١١١] :

- جمع وبحث المعلومات فى مجال التعاون الدولى بين الجامعات ، وإجراء الدراسات في مجال الاحتياجات غير المستوفاة .
- تحسين الدراسات العليا المتقدمة والبحوث ذات المستوى العالى عن طريق عقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة جديدة ، وتقديم الدعم للشبكات داخل الاقليم الواحد أو فيما بين الأقاليم، وتأسيس شبكات جديدة ، مع تقديم الدعم لكراسى اليونسكو ، وتطوير مراكز التميز فى مجالات معينة من الدراسات والبحوث المتقدمة .
- تقديم الدعم للمكتبات الجامعية والعلمية فى الدول النامية ، عن طريق التعامل مع مشكلة النقص فى الكتب والدوريات والمواد التدريسية ، وصعوبات الاتصال بمراكز المعلومات ، وأن تمثل الهدف النهائى فى هذا المكون فى تدعيم القدرات الذاتية لمؤسسات الدول النامية فى انتاج المواد التعليمية . كما أشير فى هذا المكون إلى المشروعات الكبرى كمشروع مكتبة الاسكندرية .
- التعاون والمساعدة فى مجال التعليم العالى عن بعد ، من خلال اتحادات نشطة مثل الرابطة الأسيوية للجامعات المفتوحة ، والاتحاد الأوربى للجامعات عن بعد .
- كما أعدت اليونسكو خطة للعمل فى مجال البحث والتدريب على التخطيط للتعليم العالى وإدارته وتمويله ، تشارك فيها الأقسام الرئيسة ، والمراكز الاقليمية لليونسكو ، مع تأمين التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية الاقليمية للتعليم العالى مثل الرابطة الدولية للجامعات (IAU) ، ورابطة الجامعات الأفريقية (AAU) ، ومؤتمر رؤساء الجامعات الأوربية (CRE) ، ورابطة الجامعات المستخدمة للغة الفرنسية جزئيا (AUPELF) أو كليا (UREF) ، واتحاد جامعات أمريكا اللاتينية (UPUAL) ومنظمة الجامعات الأمريكية (OIU) ، ورابطة الجامعات العربية (AARU) . وبمشاركة المنظمات الحكومية النشطة مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) و، وأمانة الكومنولث Common Wealth والجمعية الاقتصادية الأوربية (EEC) والمجلس الأوربى Council of Europe.
- تقديم برامج لتنمية العاملين بالتعليم العالى بواسطة المنظمات والمؤسسات الدولية ، وعن طريق شبكات مثل (REDSLAC) فى أمريكا اللاتينية والكاريبى ، و (ENSADHE) فى أوربا ، وقد أشير إلى عمليات التنمية البشرية من خلال المنح والبعثات لصغار المدرسين والباحثين من الدول النامية عن طريق بنك المنح باليونسكو.

وإلي جانب مشروع التوأمة الجامعية ، كان برنامج كراسى اليونسكو UNESCO Chairs جزءاً من جهود منظمة اليونسكو التى انطلقت لتعزيز التعاون الفكرى فى مجال التعليم العالى وهكذا كان برنامج كراسى اليونسكو جزءا من خطة اليونسكو التى انطلقت في عام ١٩٩١(١١٢) ، وقد استهدف البرنامج تطوير البرامج الدولية التى تهتم بتدعيم القدرات التدريسية والبحثية لمؤسسات التعليم العالى في مجالات مختارة (١١٣) وعن طريق زيادة عدد المتخصصين البارزين فى العلوم الهامة على المستوى العالمى مع التركيز على الدول النامية (١١٤)

وقد تم متابعة أغراض كراسى اليونسكو من خلال أكثر من أسلوب (١١٥) :

- الاختيار عن طريق التجنيد الدولى لأصحاب هذه الكراسى من بين الباحثين الدوليين البارزين ، ويلقبون بأساتذة اليونسكو . ويقوم هؤلاء بالتدريس والبحث والأنشطة الإدارية فى مجالات الخبرة المناسبة .
- الربط بين الباحثين المتميزين فى المؤسسة أو الدول المستضيفة للكرسى ، والدول الأخرى.
- تقديم منح أو بعثات من بنك المنح الدولية لشباب الدارسين والباحثين وبخاصة من الدول النامية ، لمتابعة الدرسات العليا المتخصصة فى هذه الكراسى.

وقد تباينت مصادر التمويل للكراسى ؛ بين المؤسسات المستضيفة ، ومؤسسات التعليم العالى فى الدول النامية المرتبطة بالبرنامج ، والمؤسسات الأخرى فى الدول النامية المرتبطة بالبرنامج ، والحكومات ومنظماتها التى توافق على القيام بأدوار معينة فى البرنامج، والمانحين المحتملين من منظمات الأمم المتحدة ، وبنوك التنمية ، والمؤسسات الاقتصادية .

وقد اتخذت الكراسى صوراً وأنماطا مختلفة وفقا لروابطها بالمؤسسات المختلفة ، كما تنوعت إجراءات إنشاء الكراسى على النحو التالى :

أ - إنشاء الكرسى كوحدة تدريسية أو بحثية جديدة فى مؤسسات التعليم العالى والبحوث ، وتضم هذه الوحدة صاحب الكرسى كرئيس أكاديمى ، وعدد من المدرسين والباحثين من المؤسسة المستضيفة أو من الخارج ، وعدد من شباب الدارسين والباحثين المتابعين للدراسات العليا فى هذا الكرسى.

ب - تطوير الكرسى داخل القسم الجامعى ، عن طريق تدعيم البرنامج التدريسى والبحثى الموجود في الجامعة فى مجال معين ، وعن طريق إعطائه البعد الدولى.

جـ - تحويل الكرسى الشاغر فى مؤسسات التعليم العالى ، إلى كرسى لليونسكو، يتبعه اتفاق بين المؤسسة واليونسكو ، وانفتاح الكرسى إلى البرنامج الدولى .

د- إنشاء منصب أستاذ اليونسكو فى مؤسسات مختلفة ، وينفذ الأستاذ الوظائف التقليدية للأستاذ الزائر ، كما يمكن أن يدرس فى المؤسسات المختلفة فى الاقليم الفرعى .

٢- الحراك الأكاديمى الدولى :

يتمثل أحد أهم الاتجاهات الشائعة اليوم فى التعليم العالى ، فى الحراك الجغرافى والمؤسسى المتزايد لطلابه وخريجيه ، وكذلك معلميه وباحثيه لأغراض تعليمية ومهنية (١١٦)

وطبقا لإحصاءات اليونسكو تزايد عدد الأفراد الذين يتابعون دراسات فى التعليم العالى خارج أقطارهم الأصلية بنحو ٣٠٪ فى العقد الماضى ، أى من حوالى (٩٢٠٠٠٠) فى عام ١٩٨٠ إلى حوالى ١٫٢ مليون فى عام ١٩٩٠ ، ومعظم هؤلاء (أكثر من ٧٥٠٠٠٠) قدموا من الدول النامية (١١٧) وإن كانت الاتجاهات تشير إلى تناقص أعداد هؤلاء عما قبل، بإستثناء القادمين من شرق أسيا والأوقيانوسيا أى الأقاليم التى حققت تقدما اقتصاديا فى السنوات الأخيرة (١١٨)

فعلى سبيل المثال يدرس أكثر من ٥٠٪ من طلاب التعليم العالى الماليزيين بالخارج (١١٩)

ومن ناحية أخرى تشير الإحصاءات إلى أن نحو ٩٧٪ من طلاب الدول المتقدمة الذين يدرسون بالخارج يتجهون إلى دول متقدمه أخرى (١٢٠)

وتشير الدراسات إلى أن الولايات المتحدة الامريكية هى الدولة الأولى عالمياً من حيث استقبال الطلاب الأجانب ، حيث يتجاوز عددهم ٤٠٠٠٠٠ طالب ، والكثير منهم بالدراسات العليا (١٢١) وتشير دراسة رودنى ريد Rodney Reed إلى تزايد عدد غير الأمريكيين الحاصلين على الدكتوراه من كليات وجامعات أمريكية بنسبه ٦٣٪ بين عامى ١٩٧٨ ، ١٩٨٨ ، بينما تراجع عدد الأمريكيين بنسبه ٨٪ ، بل وتجاوز عدد غير الأمريكيين نظرائهم من الأمريكيين في مجالات معينه مثل الهندسة (١٢٢)

وقد قارنت دراسة ديسروسو Desruisseaux سنه ١٩٩٦ بين معدلات نمو الطلاب الأجانب فى الكليات والجامعات الأمريكية ، ونظرائهم من الأمريكيين في الخارج وتوصلت إلى تباطؤ معدل نمو القسم الأول واستمرارية نمو القسم الثانى ، كما أشارت إلى أن كاليفورنيا تستقبل معظم الطلاب الأجانب (١٢٣).

وقد ساعد تكثيف الروابط البحثية الدولية على التوسع فى الشبكات والترتيبات الأخرى للاتصال بين المؤسسات ، كما ساعد تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تيسير سبل الحراك الأكاديمى على كافة المستويات (١٢٤) ، كما ساعد الاعتماد المتبادل للدرجات العلمية على تحفيز هذا الحراك الأكاديمى (١٢٥) وفى هذا الصدد عقدت اتفاقيات عديدة فى أمريكا اللاتينية والكاريبى سنة ١٩٧٤ ودول البحر المتوسط سنة ١٩٧٦ والدول العربية سنة ١٩٧٨ ، وأوربا سنة ١٩٧٩ و والدول الأفريقية سنة ١٩٨١ وآسيا والمحيط الهادي سنة ١٩٨٣ ، كما تم التأكيد على التوصية الدولية للاعتراف بالدراسات والمؤهلات بالتعليم العالى ، فى مؤتمر اليونسكو سنه ١٩٩٣ (١٢٦) .

وقد زاد الاهتمام بالحراك الأكاديمى لتحقيق مجموعة من المطالب ؛ فهو مرغوب من أجل الخبرة الشخصية ، وفتح منافذ جديدة لاكتمال الشخصية والحد من القيود المؤسسية والمجتمعية (١٢٧) ، كما أنه جزء متمم للتبادل العلمى والفكرى بين الدول (١٢٨) ، وهناك العديد من الدول التى تنظر إلى التعليم العالى كقطاع تصديرى مهم ، وكمصدر للدخل القومى الإضافى (١٢٩) .

ولكن الحديث عن مزايا الحراك الأكاديمى لا يجب أن ينسينا المخاطر التى تكتنفه ، خاصة وأن هذا الحراك فى أغلبه لصالح الدول المتقدمة ، حيث يتدفق معظم الطلاب أو المعلمين أو الباحثين فى اتجاه واحد ، من الجنوب إلى الشمال مع نتائج سلبية على استنزاف العقول Brain Drain .

ولقد كانت ظاهرة هجرة الكفاءات ولا تزال التحدى الرئيسى للتعاون الدولى فى التعليم العالى ، فالآثار السلبية لاستنزاف العقول على الدول النامية معروفه تماما ، وطبقا لتقرير التنمية للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٢ هاجر نحو ثلث الأشخاص عاليو المهارة من أفريقيا إلى أوربا منذ عام ١٩٨٧ ، ونحو ٦٠,٠٠٠ من المديرين متوسطى وعالى المستوى بين عامى ١٩٨٥ - ١٩٩٠ (١٣٠) كما أشير إلى أن هناك أكثر من مليون مهاجر مهنى بارز، فنى موهوب ، من الدول النامية الى الولايات المتحدة وكندا بين عامى ١٩٦٠ - ١٩٩٠ ، ويرجع ذلك إلى حد بعيد ، إلى أن الدول المستقبلة للمهاجرين تأخذ فى حسابها الرسمى ، المؤهلات التعليمية والمهارية فى سياستها الخاصة باستقبال المهاجرين (١٣١) .

وقد يرد على هذا الأمر بأن الحراك الأكاديمى مرتبط الى حد ما بهجرة الكفاءات ولكنه ليس السبب الوحيد لها " فهجرة الكفاءات جزء من ظاهرة أكثر اتساعا للهجرة الاقليمية والدولية الناجمة عن مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية مترابطة وهى كذلك مؤشر للحالة المضطربة للظروف المختلفة فى أجزاء عديدة من العالم ، كما أن نقص الحوافز

والفرص المحليه لتحقيق التقدم المهنى لشباب الباحثين والخريجين يمكن أن تشكل عوامل قوية فى النزيف الداخلى والخارجى للكفاءات (١٣٢)

كما قد آثار الحراك الأكاديمى الدولى قضايا أخرى تتعلق بالهوية الثقافية للأفراد الذين يعودون من الخارج، وكيفيه تأثير سفرهم الى الخارج ، على الطريقة التى يفكرون بها ، وخاصة أن كثير منهم عندما يعو دون إلى أوطانهم الأصلية يتقلدون وظائف مؤثرة ، ويشاركون غالبا فى عملية صنع السياسة التى تنعكس على علاقة الدولة بالعالم (١٣٣)

وهكذا يثير الحراك الأكاديمى الدولى العديد من القضايا ذات الطابع السياسى والاقتصادى والثقافى وتتطلب وعيا من القائمين على التعليم العالى ، للتعامل معها بشكل مناسب .

٣ - تطوير برامج وأنشطة تعليمية ذات طابع دولى :

يتمثل الملمح الثالث من ملامح التدويل فى تطوير مجموعة من البرامج والأنشطة التعليمية ذات الطابع الدولى .

ففى مجال بناء المقررات تشير الدراسات الي وجود اتجاه واضح فى هذا الصدد ،ومن أمثلة ذلك ما قام به قسم التعليم الثانوى وأصوله بجامعة شرق إلينوى سنة ١٩٩٦ من تطوير لمقرر جديد أطلق عليه " التنوع فى المدارس والمجتمعات " ، وتمثلت أهدافه فى إثارة فهم أفضل للأصول النظرية للتعليم متعدد الثقافات ، وللاختلافات الثقافية ، وتدعيم مهارات التفكير الناقد ، ومساعدة الطلاب على تحقيق تكامل بين كل من التفكير الناقد المحايد ، والعدل والعمل الاجتماعي ، وجعل الطلاب أكثر حساسية واستجابة لمواجهة أشكال التعصب والنمطية والعنصرية ، وبناء كفاية إدماج التعددية الثقافية فى المنهج ، وبناء الوعى بالتنوع الثقافى فى الرؤي العالمية ، واشتمل المنهج على جزئين يتصل أحدهما بالتحليل الثقافى ، ويتصل الآخر بتشكيل مهارات التفكير الناقد لدى الطلاب ، والتحليل النظرى لمفاهيم التعصب والنمطية والتمييز والعنصرية ، وقد قدم هذا المقرر لطلاب كليات المجتمع بشرق ووسط إلينوى من خلال التعليم عن بعد (١٣٤)

وأشارت دراسة دور Dore سنه ١٩٩٦ إلى ما قامت به جامعة سانت لويس بميسورى، من تصميم منهج في القانون الدولى من أجل اكتساب الطلاب الفكرة الكانطية بكون الأمم مترابطة عن طريق الفهم المشترك ، وتعريف الطلاب بتحديات العولمة عند إعدادهم لصنع القرار ، وتزويدهم بالأدوات والوسائل الفكرية لابتكار استراتيجيات ابداعية (١٣٥)

وأشارت دراسة ربى Raby سنه ١٩٩٥ إلى عملية التدويل لمنهاج الأدب فى كليات المجتمع من خلال ثلاث مداخل أولية هى :

- إصلاح التربية العامة عن طريق تضمينها بموضوعات غير الغربية .
- التعديل فى مهمة وسياسة المؤسسات عن طريق التجديد فى هيئة التدريس والإدارة
- اجراء تبادلات ومشاركات من خلال هيئة التدريس فى برامج التنمية الدولية (١٣٦)

وأشار تقرير ليم وآخرين Lim. et al. سنه ١٩٩٥ إلى تجربة القسم الدولى النموذجى Mdel International Department Experment بجامعة ميتشجان لتدويل المناهج والبحوث والخدمات العامة ، ويصف الجزء الثانى من التقرير على وجه الخصوص جهود قسم الاجتماع لنشر المحتوى الدولى فى كل مقررات المرحلة الجامعية الأولى، كما يشير الجزء الرابع من التقرير إلى مراحل تدويل منهج إدارة التسويق (١٣٧)

وأشار تقرير جامعة ولاية لويزيانا الأمريكية سنة ١٩٩٥ إلى المشروع الذى صمم لمساعدة أعضاء هيئة التدريس والإداريين بكلية الزراعة فى الجامعة من أجل تدويل منهج الطلاب بالمرحلة الجامعية الأولى ، وذلك لتنمية وعى الطلاب بالبيئة الزراعية العالمية ، وعن طريق سلسلة من الورش ، زود أعضاء هيئة التدريس بخلفية معرفية ودليل لإضافة هذا البعد الدولى فى مقرراتهم ، وتكونت كل ورشة عمل من مكونين رئيسين ، هما المكون المعرفى الذى يركز على الأسواق ، ومبررات الاهتمام من كل العلوم الزراعية. ومكون الطرائق الذى اتجه إلى مساعدة أعضاء هيئة التدريس على مراجعة مخططات المقررات وإعادة صياغتها ، وبعد اكتمال الورش أصبح المشروع متاحا لعمداء كليات الزراعة فى كل مؤسسات لاندجرانت Land Grant (١٣٨).

وقامت جامعة ولايه أريزونا سنة ١٩٩٣ بتطوير استراتيجية بكلية التجارة بجامعة الولاية ، وتضمنت الخطة مشاركة أكثر من ٤٠ ممثلا من مجتمع رجال الأعمال فى الجامعة، وقامت الخطة على رؤيتين إحداهما لرئيس الجامعه والأخرى لعميد الكلية . وتلخصت مهمة الكلية فى الالتزام بكل من التحسينات المستمرة للجودة ، وتنمية قدرة الطلاب على إدارة القوى العاملة ، والتأكيد على كل من العولمة ، وتكنولوجيا المعلومات ، والتميز فى التدريس والبحث وخدمة المجتمع (١٣٩) .

وأشارت دراسة شيرتزر وآخرين Schertzer , et al. سنة ١٩٩٤ إلى تطوير نموذج مثالى للأنشطة التعليمية من أجل التعليم التجارى فى جامعة اكسافرXavier بأوهايو ، تقوم على ثلاثة أغراض أولية للتدويل وهى : الوعى والفهم والكفاية ، وقد تم تبنى العديد من الأنشطة التعليمية للتدويل منها : الأمثلة الدولية والمتحدثين الدوليين ، والحالات

الدولية ، وأشرطة الفيديو، ومقرر ثقافى دولى فى الولايات المتحدة ، ومقرر ثقافى دولى فى الخارج ، ومقرر فى الخبرة الدولية، والتمارين أو المشيرات الدولية ، ومشروع دولى، ومنحة دولية فى الخارج ، وخطة أعمال دولية، ومقرر تعليمى بالخارج بواسطة هيئة تدريس أمريكية ، وتبادل المعلومات الدولية . وقد قُدم مخطط لأغراض المنهج فى كل نشاط ، وحدد مخطط ثان الكلفة النسبية فى إنجاز كل نشاط (١٤٠).

ومن ناحية أخرى فقد أشار تقرير بيرن وسموكلر Burn & Smuckler سنة ١٩٩٥ إلى برنامج بحثى صُمم لتدويل التعليم العالى فى الولايات المتحدة ، وبعد مناقشات جماعية تتصل بتنمية قدرات هيئة التدريس ، وإداريى الجامعة وتطوير البرامج فى المرحلة الجامعية الأولى - بحثت مجموعة العمل عمليات تطوير بنوك المعلومات ، والمعلومات الاحصائية وحاولت التعرف على احتياجات القطاعين العام والخاص الحالية والمستقبلية (١٤١).

كما أشارت دراسة كل من ريفيزر Rivers سنة ١٩٩٤(١٤٢) وأدلمان Adelman سنة ١٩٩٤ (١٤٣) ودويل Doyle سنة ١٩٩٢(١٤٤) إلى عملية تدويل مناهج التعليم العالى عن طريق الاهتمام بتدريس اللغات الاجنبية . وقد كان اتجاه المجلس الاعلى للجامعات فى مصر، لادخال اللغة الانجليزية والكمبيوتر كمقررات أساسية فى التعليم العالى خطوة ايجابية من أجل التدويل لهذا التعليم (١٤٥).

خاتمة البحث:

أكدت الدراسة من خلال التحليل للمحاور المختلفة على ما يلى :

١- هناك اتجاه قوى ومتنامٍ لتدويل التعليم العالى لايقتصر فقط على عمليات التدريب والتدريس والبحث، بل التخطيط لنظم المؤسسات وإدارتها .

٢- هناك مجموعة من العوامل والمبررات التى استدعت عمليات التدويل للتعليم العالى ، والتى تمثلت بصورة أساسية فى العولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وتطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، وبعض المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية التى أفرزتها الحروب والمجاعات ، ممثلة بصورة أساسية فى ظاهرة اللاجئين .

٣- هناك مجموعة من الملامح الأساسية التى عبرت عنها حركة تدويل التعليم العالى، ممثلة فى التعاون الأكاديمى الدولى ، وما عبر عنه هذا التعاون من مشروعات فى مجال التعليم العالى داخل الأقاليم الرئيسة للعالم أو فيما بين هذه الأقاليم، ونمو الحراك الأكاديمى الدولى عن طريق تشجيع عمليات الانتقال

للطلاب والباحثين والمعلمين بين دول العالم . هذا علاوة على تطوير العديد من البرامج والمشروعات لتدعيم البعد الدولى داخل المناهج والمقررات الدراسية ، وفى سياق عمليات التدريس فى التخصصات المختلفة وبخاصة التى تتعلق بعولمة السوق كالتخصصات التجارية والزراعية .

وهكذا وفى ضوء ما أثاره البحث من قضايا فإنه يؤكد على **المتطلبات التالية** :

- تعزيز أدوار التعليم العالى فى تدعيم الكفاية الدولية للمواطنين .
- تطوير مؤسسات التعليم العالى لترتيبات أكثر دولية وتدعيم آليات تدويل التعليم العالى .

* ويمكن تعزيز **أدوار التعليم العالى لتدعيم الكفاية الدولية للمواطنين** عن طريق مساهمة التعليم العالى فى تزويد الطلاب بالمهارات الضرورية للتمكن من الحياة والعمل فى عالم يتحرك نحو عولمة السوق ، وكما أشارت جين كومبز Jean Combes فإن أهم القدرات المطلوب تنميتها للطلاب هى(١٤٦) :

- القدرة على التعامل بواقعية مع الموارد المتاحة .
- القدرة على التفاوض فى بيئات متغيرة وجديدة ، مع كل نمط من المشاركين فى الأعمال الاجتماعية أو الاقتصادية .
- القدرة على الانتباه لآثار التغيرات فى السياق الدولى (المعرفة للعالم على اتساعه).
- القدرة على العمل فى صورة موارد بشرية مع المتغيرات (آفاق دولية ، أو تقنيات، أو اندماجات جديدة) .
- القدرة على مواجهة التغيرات عن طريق :
  - امتلاك عقل مدرب أكثر منه مملوء بالمعلومات .
  - أن يكون الفرد فاعلا حقيقيا ، ومرنا ومتكيفا ، وقادرا على تعليم نفسه . والتعامل بكفاءة فى السياق الدولى .
  - امتلاك إحساس قوى بالعلاقات الإنسانية .
  - امتلاك خبرة العمل داخل الواقع .

ويتطلب تحقيق التنمية لهذه القدرات والكفايات من التعليم العالى القيام بما يلى:

- إضفاء البعد الدولى على المقررات الدراسية المتعلقة بالسوق العالمية المحتملة وبخاصة فى مجالات التعليم التجارى والزراعى مع إتاحة مجال أكبر للمقررات التى تساعد على تكوين فهم أفضل للعالم كالتاريخ والسياسة والاقتصاد .

- تدريب الطلاب للعمل يوميا فى سياق دولى .
- تدريب الطلاب على إقامة العلاقات الإنسانية ، وإدارة الموارد البشرية (١٤٧).
- التأكيد على دراسة اللغات الأجنبية والثقافات الخاصة بالمشاركين المحتملين سواء فى التجارة أو العمل.
- إكساب الطلاب الكفايات الأساسية للتعامل مع تكنولوجيا العصر سواء فى مجالات المعلومات أو الاتصال .
- تأكيد التعليم العالى على معايير الجودة فى المدخلات والعمليات والمخرجات بما يمكن مؤسسات التعليم العالى من تعزيز مكانة المجتمع فى المنافسة العالمية .
- تدعيم أواصر التعاون بين مؤسسات التعليم العالى ومؤسسات العمل والانتاج والخدمات ، سواء فى مجالات تدريب الطلاب لقطاعات العمل والانتاج والخدمات، أو تقديم خبرات تدريبية لموظفى المؤسسات الاقتصادية والخدمية بواسطة التعليم العالى، أو الاستعانة بأهل الخبرة من قطاعات العمل والانتاج والخدمات لنقل خبراتهم لمؤسسات التعليم العالى .

* ويمكن **تطوير مؤسسات التعليم العالى للترتيبات الدولية** ، وتدعيم آليات التدويل للتعليم العالى عن طريق مايلى :

أولا : تشجيع مساهمة التعليم العالى فى برامج ومشروعات التعاون الدولى ومن الاختيارات المطلوبه فى هذا الصدد (١٤٨) :

- تطوير المراكز الاقليمية للتميز .
- الاستخدام الأوسع للتعليم عن بعد.
- التأكيد على آليات الشبكية .
- الربط بين النظم الدولية للدراسات العليا ، ومراكز البحوث (١٤٩).
- الاستعانة بخبرات وإمكانات المنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية فى تطوير المقومات المادية والبشرية .

وقد أشارت الدراسات إلى مجموعة من الموجهات لمشاركة مؤسسات التعليم العالى فى برامج التعاون الدولى منها :

- أن يقوم التعاون الدولى على اهتمامات مشتركة ومشاركة حقيقية وثقة متبادلة وإجراءات مرنة (١٥٠).

- يجب أن يكون أى برنامج للتعاون الأكاديمى إجابة مقترحة لمشكلة ما وبخاصة فى الدول النامية ، للتعجيل بعملية التنمية فيها (١٥١)، وقد أشير على نحو خاص، إلى دور برامج التعاون الأكاديمى الدولى فى التعامل مع مشكلة هجرة الكفاءات (١٥٢).

وقد قدم نيف Neave مجموعة من الموجهات لمدير الجامعة بصدد نفس القضية منها ما يلى (١٥٣):

- عليه، عند تأكيده على التعاون الدولى ، أن يتجنب بأقصى ما يستطيع ، الدخول فى صراع مع المهمة العامة التى أقرتها الجامعة .
- عليه أن يركز جهده فى المقام الأول على الاختصاصات التى توجد فى الجامعة ، والأقرب الى تلبية احتياجات الدولة .
- عليه أن يتذكر أن التعاون الدولى يغطى مدى واسعاً من الأنشطة ، ومن ثم فمن الأفضل فى المراحل الأولى التأكيد على مجالات معينة، وتحقيق التوازن بين احتياجات طلاب المرحلة الجامعية الأولى، واحتياجات كل من أعضاء هيئة التدريس والباحثين .
- أن يُضمن بنود الاتفاق فقرة تسمح لنائبه بالانسحاب من الاتفاق اذا كان هناك أى إضرار بمصلحة الجامعة أو الوطن .

ثانيا : **تشجيع الحراك الاكاديمى الدولى، لكل من الطلاب والمعلمين والباحثين:**

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات مثل :

- تقييم برامج الدراسة والدرجات .
- تطوير قواعد البيانات .
- تشجيع اتفاقيات الاعتماد المتبادل للدرجات والشهادات .
- المساعدة على بناء منشورات وطنية للمساعدة على الدراسة بالخارج .

وللحد من مخاطر هجرة الكفاءات كأهم المظاهر السلبية المقترنة بالحراك الأكاديمى خصوصا فى الدول النامية ، فمن الأهمية اتباع بعض الترتيبات والتى منها ما يلى :

- أن يبذل مديرو التعليم العالى جهدا واضحا لتوفير منح دراسية داخل جامعاتهم والتخرج فيها (١٥٤).
- وعند اختيار الأفراد للتدريب بالخارج ، فمن الأفضل اختيار الفرد الذى لديه التزام

أساسى نحو الجامعة والوطن.

- توفير الحوافز المادية والمعنوية لعودة الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس لمؤسساتهم المحلية بعد اتمام المشاركة فى برامج التبادل الأكاديمى، أو الدراسة بالخارج .
- تحرير المشاركة فى برامج التبادل الأكاديمى من الأغراض النفعية عند اختيار الطلاب الأجانب (١٥٥).
- تطبيق مبدأ الحراك الأكاديمى ليس فقط على الطلاب والأكاديميين ، بل كذلك على المؤسسات بحيث يجب أن تتحرك وتتكيف للتطورات الجديدة (١٥٦)، عن طريق توفير التيسيرات البحثية والمكتبية ، والانفتاح على قواعد البيانات العلمية، بما يحافظ على طلابها وأكاديمييها .
- تطوير سياسات ملائمة للتمويل والتوظيف والاتصال ، تساعد على عودة الأكاديميين لوطنهم الأصلى، أو على الأقل أن يكونوا على اتصال دائم به .

ثالثا : تطوير البرامج والمشروعات اللازمة لانجاز التدويل للتعليم العالى :

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق العديد من الإجراءات مثل :

- دراسة الحالات الدولية .
- استحضار الأمثلة الدولية فى التعامل مع القضايا المختلفة.
- دراسة مقررات ثقافية دولية .
- المشاركة فى مشروعات دولية .
- تبادل المعلومات الدولية .
- حلقات العمل والمناقشات والمؤتمرات حول القضايا الدولية سواء من قبل الأكاديميين أو إداريي الجامعة ، أو المشاركة مع رجال السياسة والاقتصاد أو غيرهم ممن يعملون فى المجالات الاجتماعية .
- استضافة خبراء أجانب للحديث عن بعض القضايا الدولية .
- سفر أصحاب الخبرة من الأكاديميين للمشاركة فى أنشطة دولية بالخارج.

المراجع والهوامش

(1) Koester, J. : On Disciplining Ourselves, **Western J. of Communication**, Vol. 60, No. 3, Sum. 1996, PP. 285-89.

(2) Heterick, R.C. & Sanders, W.H. : From Plutocracy to Pluralism. Managing the Emerging Technostructure. **EDUCOM. Review**, Vol. 28, No. 5, Sep.- Oct. 1993, PP. 22-28.

(3) Holdkinson, P. & Issitt, M. : **The Challenge of Competence. Professionalism Through Vocational Education. Training.** Cassell, London, 1995, P.14.

(٤) أنظر كل من :

- Buchbinder, H. & Rajagopal, P. : Canadian Universities. The Impact of Free Trade and Globalization. **Higher Education,** Vol. 31, No. 3, Apr. 1996, PP. 283-99.

-Doyle, M. : Business and Spanish in the New American Educational Epistemology. Context, Development, and Forcast, Paper Presented at the Annual Meeting of the American Association of Teachers of Spanish and Portuguese, August, 9-13, Canun (Mexico), 1992.

(٥) كريستيان كومليان : تحديات العولمة، ترجمة نادية جمال الدين، **مستقبليات جـ٢٧**، ع١، مارس ١٩٩٧، ص٣٢.

(6) Doyle, M.: Loc. Cit.

(٧) أشارت جين كومبز إلى الكثير من الخصائص التى يجب أن ينميها التعليم العالى لدى الإنسان للتعامل مع عصر العولمة. وسيشار إليها فيما بعد. لمزيد من التفصيل أنظر :

- Combes, J. E. : Education and Training Tomorrow. Higher Education Seen From the Point of View of the Company, in UNESCO. : **The Role of Higher Education in Society. Quality and Pertinance**, 2nd UNESCO- NGO. Collective Consultation on Higher Education, Paris, Apr. 8-11, 1991, PP. 103-105.

(8) Donckt, P. : Institutional Policy and Reform, in UNESCO. : **The Role of Higher Education in Society**, Op. Cit., P. 91.

(٩) نويل ف. ماكجين : أثر العولمة على نظم التعليم الوطنية، ترجمة مجدى مهدى، **مستقبليات**، جـ٢٧، ع١، مارس ١٩٩٧، ص٥٠.

(10) UNESCO. : Policy **Paper for Change and Development in Higher Education**, Paris, 1995, P. 23.

(11) - Ibid, P. 19.

- UNESCO. : Strategies for Change and Developing in Higher Education. in 3rd UNESCO-NGO. Collective Consultation On Higher Education "**The Management of International Cooperation in Higher Education.** Paris. Decemb. 9-11. 1992. P. 37. 45.

(12) Kearney. M. L. : Managing International Cooperation in Higher Education. A UNESCO/NGO. Alliance. in 3rd UNESCO-NGO. Collective Consultation. Op. Cit.. P. 72.

(١٣) ظهرت تقارير عديدة تعبر عن هذا الملمح منها على سبيل المثال : ما عبر عن التعاون بين الجامعات الكندية والجامعات الصينية مثل :

- Bulgak. A. & Liquain . H. : New Paradigms in International University/ Industry/Government Cooperation in Advanced Manufacturing Technologies. **Industry on Higher Education,** Vol. 10. No. 5. Oct. 1996. PP. 285-92.

وما عبر عن التعاون بين الجامعات الصينية والجامعات النرويجية مثل :

- Holtermann. S. : Strategies for Internationalization of Higher Education. A Case Study. the Nordic Centre at Fudan University. Shanghai (China). **Higher Education Policy,** Vol. 9. No. 4. Decemb. 1996. PP. 329-31.

وما عبر عن برامج التعاون بين جامعة بانكوك التايلاندية وجامعة أوهايو الأمريكية مثل :

- De Wine. S. : A New Direction. Internationalizing Communication Programs. **J. of The Association for Communication Administration (JACA).** No. 3. Sep. 1995. PP. 204-10.

وما عبر عن برامج التعاون بين جامعة انديانا الأمريكية ومعاهد التكنولوجيا فى ماليزيا. مثل :

- Dick. R. & Robinson. B. : Intercultural Dimensions of Teaching Speech Communication in Malysia. Negotiating the Malay's Malaise. Paper Presented at the Biennial Convention of the World Communication Association. Vancouver. Jul.. 1995.

وسيأتى المزيد من الحديث عن هذه البرامج فى ملامح التدويل.

(١٤) تعد ظاهرة الحراك الأكاديمى من أكثر الظاهرات شيوعا فى مجال تدويل التعليم العالى، وقد عبرت العديد من الأدبيات عن هذا الملمح، منها على سبيل المثال :

- Desruisseaux, P. : A Record Number of Foreign Students Enrolled at U. S. Colleges Last Year, **Chronicle of Higher Education.** Vol. 53. No. 15. Decemb. 6. 1996. PP. A64-A66.

- Archwamety, T. : Perception of the Impact of International Education. Japanese Vs. American Students. Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Research Association. New York. Apr. 1996.

- Colorado Commission on Higher Education : **Rebort of the Committee on International Education**, Denever, 1994.

وسيأتى التفصيل لهذه الظاهرة فى الجزء الخاص بملامح التدويل.

(15) Sommerness, M. & Beaman, R. : Back to the Future. International Education in Public Relations, **Public Relations Review**, Vol. 24, No. 1, Spr. 1994, PP. 89-95.

(١٦) أنظر كل من :

- Butt, M., et al. : Helping Students Teach in a Diverse World. A Rationale and Course. Paper Presented at the Annual Meeting of American Association of Colleges for Teacher Education, Chicago, Feb. 21-24, 1996.
- Raby, R. : Internationalizing the Curriculum. Ideals Vs. Realty. Paper Presented at the Annual Conference of the Association of California Community College Administrators, San Jose, Feb. 22-24, 1995.

(١٧) أنظر كل من :

- Schertzer, C. et al. : A Typology of Learning Activities for International Business Education. Paper Presented at the Annual Eastern Michigan University Conference on **Languages and Communication for World Business and the Professions**, Mar. 25-28, 1992.
- Lim, G. et al. (eds) : **Strategy for a Global University, Model International Department Experiment**, Michigan State University, 1995.
- Arizona State University, College of Business : **Strategic Plan for the College of Business**, Arizona, 1993.
- Hayden, B. : Developing International Student Internships, Paper Presented at the Annual Eastern Michigan University Conference, Loc. Cit.

(18) Raby, R. : Loc. Cit.

(19) Dore, I. : The International Law Program at Saint Louis University, **J. of Legal Education**, Vol. 46, No. 3, Sep. 1996.

(20) Lim, G., et al. (eds) : Loc. Cit.

(21) Louisiana State University, School of Vocational Education : **Globalizing The College of Agriculture Curricula Workshop Series**, Proceedings of Six Workshops, Sep. 16, 1993-August. 26, 1994, Baton Rouge (Louisiana), 1995

(٢٢) أنظر كل من :

- Adelman, G. : **What Employers Expect of College Graduates. International Knowledge and Second Language Skills**, Educational Research Report Office of Educational Research and Improvement, Washington, 1994.
- Rivers, W. : Developing International Conference for a Centrepetal, Centrifugal World, **ADFL-Bulletin,** Vol. 26, No. 1, Fall. 1994, PP. 25-33.
- Colorado Commission on Higher Education :Loc. Cit.

وسيأتى المزيد من التفصيل عن هذه البرامج فى الجزء الخاص بملامح التدويل.

(٢٣) أنظر كل من :

- Louisiana State University, School of Vocational Education: Loc. Cit.
- Gagliano, F. V. : Globalization of the University, **North-Central Association Quarterly**, Vol. 67, No. 2, Fall. 1992, PP. 325-34.

(24) Kogan, M., et al. : **Staffing Higher Education. Meeting New Challenges**, Jessica Kingsley Publishers, London, 1994, PP. 26-27.

(25) Taylors, et al., : **Educational Policy and the Poltics of Change,** Routledge, London, 1997, P.56.

(٢٦) مايكل كارتون، وصبحى الطويل : مدخل إلى الملف المفتوح، ترجمة كوثر محمد،**مستقبليات** ، جـ٢٧، ع١، مارس ١٩٩٧، ص٢٢.

(27) Findlay, R. : **International Education Handbook**, Kogan Page in Associated with Educational Relocation Association (ERA.), London, 1997, P. 6.

(28) Id.

(29) Ibid. P. 5.

(30) UNESCO.: **Policy Paper**, Op. Cit., P. 33.

(31) Ibid. P. 19.

(32) Id.

(33) Kearney, M. L. : Op. Cit. , P. 72.

(34) UNESCO. : **Policy Paper**, Op. Cit., P. 19.

(35) Taylor, S., et al., : Op. Cit., P. 54.

(٣٦) طارق مترى : الحوار الدينى والثقافى فى منطقة البحر المتوسط فى فترة العولمة، ترجمة سناء سيد، **مستقبليات**، جـ٢٧، ع١، مارس ١٩٩٧، ص١٤٢.

(37) Taylor, S., et al., : Op. Cit., P. 55.

(٣٨) نويل ف. ماكجين : مرجع سابق، ص٤٨.

(39) Taylor, S. et al., : Loc. Cit.

(40) UNESCO. : **Strategies for Change and Developing in Higher Education**. Op. Cit., P. 35.

(41) Taylor, S. et al. : Op. Cit., P. 56.

(42) Combes, J. E.: Op. Cit., P. 103.

(43) Hodkinson : Op. Cit., P. 14.

(٤٤) كريستيان كوميليان : مرجع سابق، ص٣٢.

(45) Groennings, S. : **The Impact of Economic Globalization on Higher Education. A Regional Project on Global Economy and Higher Education in New England**. Staff Paper No. III. New England Board of Higher Education. Poston. 1987.

(46) Arpan, J. S., et al. : Hillmarks of Successful International Business Programs. Paper Presented at the Annual Conference of the Council on **International Education Exchange**. San Francisco, Novemb. 1987, New York, 1988.

(47) Doyle, M. : Loc. Cit.

(48) Adelman, C. : Loc. Cit.

(49)Buchbinder, H. & Rajagopal,P.: Loc. Cit.

(50) Lenn, M. : The Globalization of Accreditation, Trade Agreements and Higher Education. **College Board-Review**, No. 178, Jul. 1996, PP. 6-11.

(51) Donckt, P. : Op., Cit. P. 91.

(52) Taylor, S., et al. : Op., Cit., P. 73.

(53) Donckt, P. : Loc. Cit.

(٥٤) أشارت إلى مثل هذه المعانى دراسات عديدة لمزيد من التفصيل أنظر كل من :

- Taylor, S., et al. : Op. Cit, PP. 64-67.
- Brennan, J. et al. (eds) : **Standards and Quality in Higher Education**, Jessica Kingsley Publisher, London, 1997, P. 5.
- Ford, P. : **Managing Change in Higher Education. A Learning Environment Architecture**, Society for Research into Higher Education & Open University Press, Buckingham, 1996, P. 10.
- Symes, C. : Selling Futuries, A New Image for Australian Universities? **Studies in Higher Education,** Vol. 21, No. 2, 1996, PP. 133-147.

(55) Neave, G. : On the Contemplation of Circumstances and Cases. Issues for Higher Education, In 3rd UNESCO-NGO. Consultation on Higher Education, Op. Cit. P. 84.

(٥٦) كريستيان كوميليان : مرجع سابق، ص٣٢.

(57) Taylor, S., et al. : Op. Cit. P. 56.

(58) Bear, H. & Slaughter, R. : **Education for the Twenty-First Century**, Routledge, London, 1993, P. 6.

(59) Taylar, S., et al. : Op. Cit. PP. 57-58.

(60) Ibid. P. 59.

(61) Id.

(٦٢) نويل ف. ماكجين : مرجع سابق، ص٤٩.

(٦٣) المرجع السابق، ص٥٠.

(٦٤) مامادو ندوى : العولمة وعلاقتها بالتنمية الذاتية والتعليم فى أفريقيا، ترجمة محمد العقدة، **مستقبليات**، جـ٢٧، ع١، مارس ١٩٩٧، ص٩٢.

(٦٥) لمزيد من التفصيل أنظر كل من :

- Grant, N. : Intercultural Education in the U. K., in **Intercultural Education**, Ed. by Coulby, D., et al., Kogan Page, London, 1997, PP. 178-90.
- Van Spaandonck, M. : Multicultural and Global Education, in **International Education and University**, Ed. by Colleja, J., Jessica Kingsley Publishers, London, 1995, PP. 243-60.

(٦٦) مايكل شاتوك: المهددات الداخلية والخارجية لجامعة القرن الحادى والعشرين، ترجمة هند مصطفى، **عالمالفكر**، ع١-٢، يوليو/سبتمبر - أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٥، ص٦٣.

(67) Taylor, S., et al. : Op. Cit., P. 56.

(68) Ibid. P. 55

(٦٩) مامادو ندوى : مرجع سابق، ص٩٣.

(70) Taylor, S., et al. : Op. Cit., P. 60.

(٧١) مامادو ندوى : مرجع سابق ص٩٣.

(72) UNESCO. : **Policy Paper**, Op. Cit., P. 23.

(٧٣) مايكل كارتون، وصبحى الطويل : مرجع سابق ، ص٢٣.

(74) UNESCO. : Op. Cit., P. 19.

(75) _____ : **Strategies for Change and Developing in Higher Education**. OP. Cit. P. 37.

(76) UNESCO : **The Management of International Cooperation**. Op. Cit., P. 45.

(77) Taylor, S., et al. : Op. Cit., PP. 72-73.

(٧٨) أنظر كل من :

- Jeppesen, K : Distance Education in University College of Education. **Iceland Educational Media International.** Vol. 34, No. 2, Jun., 1997, PP. 57-60.
- Reed, R. : Toward the Future Penn State's College of Education, Boldly Approaches Tomorrow with Vitatity and Vision, **Education**, Vol., 111, No. 4, Sum. 1991, P. 452.

(79) Barker, D. : A Technology Revolution in Higher Education, **J. of Educational Technology Systems**, Vol. 23, No. 2, 1994-1995, PP. 155-68.

(80) Dias, M. A. : Trends and Challenges in Higher Education. A Global Approach, in UNESCO. : **The Role of Higher Education in Society**, Op. Cit., PP. 63-64.

(81) Ibid, P. 64.

(82) De Vlaming, F. : Academic Cooperation and the Programs of the World University Service, in the Proceedings of 3rd UNESCO-NGO, Collective Consultation on Higher Education, Op. Cit., P. 169.

(83) Kameoka, Y. : The Internationalization of Higher Education, **Observer,** 202, 1996, PP. 34-36.

(٨٤) تورستن هوسين : فكرة الجامعة، أدوارها الجديدة، أزمتها الحاضرة وتحديدات المستقبل، **مستقبليات**، جـ٢١، ع٢، ١٩٩١ ، ص ٢٠٠ .

(85) Kearney, M.L. : Op. Cit., P. 73.

(٨٦) لمزيد من التفصيل أنظر :

- De Vlaming, F. : Op. Cit., PP. 169-70.

(87) Institute of International Education : **Invisting in People, Linking Nations. The First 75 Years of The Institue of International Education**, New York, 1994.

(88) De Vlaming, F. : Op. Cit., P. 168.

(89) Neave, G. : Op. Cit., P. 83.

(90) De Vlaming, F.: Loc. Cit.

(91) UNESCO. : **The Managment of International Cooperation**, Op. Cit., PP. 48-49.

(92) Dias, M. A. : Op. Cit., P. 55.

(93) Ibid, P. 60.

(94) Ibid, P. 66.

(95) UNESCO. : **The Role of Higher Education in Society,** Op. Cit., P. 141.

(96) Dias, M.A.: Op. Cit., PP. 61-62.

(97) Ekonk, D. : Identifing Needs in International Inter-University Cooperation, in UNESCO.: **The Managment of International Education in Higher Education.** Op. Cit., PP. 93-94.

(98) Dias, M. A. : Op. Cit., P. 62.

(99) Kearney, M. L. : Op. Cit., P. 85.

(100) Taylor, S., et al. : Op. Cit., PP. 64-65.

(101) Reed, R.: Op. Cit., P. 452.

(102) De Wine, S. : Loc. Cit.

(103) Dick, R. & Robinson, B. : Loc. Cit.

(104) Association of Universities and Colleges of Canada: **A Year of Transition**, AVCC Activities, Ottawa, 1996.

(105) Bulgak, A. & Lequan, H. : Loc. Cit.

(106) Holtermann, S. : Loc. Cit.

(107) Dias, M. A.: Op. Cit., PP. 65-67.

(108) Project UNITWIN. : Decleration of Support From the NGO. Collective Consultation on Higher Education, in the Proceedings of the 3rd UNESCO - NGO. Collective Consultation on Higher Education, Op. Cit., P. 23.

(109) UNESCO.: Policy Paper, Op. Cit., P. 40.

(110) _____ ; UNESCO Plan of Action for Reinforcing Inter University Cooperation, in UNESCO. : **The Role of Higher Education in Society**, Op. Cit., PP. 149-51.

(111) Ibid, PP. 151-60.

(112) Kearney, M. L. : Op. Cit., P. 72.

(113) UNESCO. : UNESCO Plan, Op. Cit., P. 153.

(114) Ibid, P. 161.

(115) Ibid, P. 162.

(116) Skinder, H. J. & Teichler, U. : **Handbook of Higher Education Diplomas in Europe,** K. G. Saur, London, 1993, P. 15.

(117) UNESCO. : Policy Paper, Op. Cit., P. 19.

_____ : Strategies, Op. Cit., P. 37.

(118) _____ : Policy Paper, Op. Cit., PP. 19-20.

(119) Taylor, S., et al.: Op. Cit., P. 64.

(120) UNESCO. : Op. Cit., P. 19.

(121) Eddy, J. P., et al. : 21 st. Century Leadership Practices Needed for Higher Education, **Education,** Vol. 117, No. 3, Spring 1997, P. 329.

(122) Reed, R. : Op. Cit., P. 451.

(123) Disruisseaux, P.: Loc Cit.

(124) UNESCO : Strategies, Op. Cit., P. 37.

(125) Skinder, H. J. & Teichler, U. : OP. Cit. PP. 15-16.

(126) UNESCO : **Policy Paper**, Op. Cit., P. 41.

(127) Skinder, H. J. & Teichler, U. : Op. Cit., P. 15.

(128) Seidel, H. : The Social Significance of Higher Education, in UNESCO.: **The Role of Higher Education in Society**, Op. Cit., P. 38.

(129) UNESCO : **Policy Paper**, Op. Cit., P. 19.

(130) Ibid, P. 20.

(131) Id.

(132) Id.

(133) Eddy, J. P., et al. : Loc. Cit.

(134) Butt, M., et al. : Loc. Cit.

(135) Dore, I. : Loc Cit.

(136) Raby, R. : Loc. Cit.

(137) Lim, G., et al : Loc. Cit.

(138) Louisiana State University, School of Vocational Educational; Loc. Cit.

(139) Arizona State University, College of Business: Loc. Cit.

(140) Schertzer, G. et al, : Loc. Cit.

(141) Burn, B., & Smuckler, R. : **A Research Agenda for the Internationalization of Higher Education in the United States. Recommendations and Report**, Association of International Education Administration, Washington State University, Carbondal, 1995.

(142) Rivers, W. : Loc. Cit.

(143) Adelman, C. : Loc. Cit.

(144) Doyle, M. : Loc. Cit.

(١٤٥) محمد محمد عبدالحليم : الاتجاهات الحديثة فى تخطيط التعليم فى إطار حرية إنتقال الأيدى العاملة عالميا، بحث غير منشور، كلية التربية جامعة الزقازيق، ١٩٩٧، ص٦-٧.

(146) Combes, J.E. : Op. Cit., PP. 103-105.

(147) Ibid. PP. 104-105.

(148) UNESCO. : **The Role of Higher Education in Society**, Op. Cit., P. 142.

(149) _____ : **Policy Paper**, Op. Cit., P. 36.

(150) Id.

(151) De Vlaming, F. : Op. Cit., P. 168.

(152) UNESCO. : Op. Cit., P. 34.

(153) Neave, G. : Op. Cit., PP. 88-89.

(154) Eddy, J. P., et al. : Op. Cit., P. 329.

(155) UNESCO. : Loc. Cit.

(156) Seidel, H. : Op. Cit., P. 38.